

وصدر الاسلام البزدرى وصدر الشهيد هذا وعليه الفتوى وقال شمس
 اليها السرخسي الاصح انه اذا كان في موضعه لو انشطر حضوره او
 استطاع رايه يفوت الكفو الذي حضر فالقبية منقطة وان كان لا
 يفوت فالقبية لا تكون منقطة واهو اختيار التفضيل وعن فهدان لا يفر
 فواموضعه وقبل القبية المنقطة ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل
 في السنة الامرة وهو اختيار محمد بن سلمة والقروزي **ولا يبطل**
 ما عقد الابعد في غيبة الاقرب **يهوده** خلاف لزوم **ولي الجنون**
الابن مطلق سواء كان طاريا وامليا اي بلغت مجنونه **لا الاب** وعن
 محمد الاب لا الابن وقال فهدان اذا طرا الجنون لم يميز تزويجها **فصل**
في الكفارة اعلم ان الكفارة في النكاح معتبرة في الرجال لا النساء في سنة
 انبيا كبريين في المنة على سبيل التفسير وقال مالك وسفيان لا يعتبر
من تحت غير كفوي بفجر ان الوي **فرق الوي** ما لم تلد المرأة
 منه ان شاخا لا يملك وسفيان واما اذا ولدوا لثمة منه فلا حقه ولا يكون
 التفريق بذلك الا عند القاضي وما لم يهزق القاضي فيم الطلاق
 والارث قايما ونكاح الفرقه ليست بطلاق ولا مهر لها ان لم يدخل بها
 وان دخل بها فلها المسمى والطلاق هذه المسئلة دليل على رجوع
 محمد اي قولهما في النكاح بغير ولي **ورضي البغض** من لا وليا كالتك
 ولم يكن له مهره متله في الولاية ان ينقذه الا ان يكون اقرب منه وقال
 ابو يوسف ان رضي به البعض فللولي الذي هو متله ان لا يرضى **ويشتر**

الدار

المهر ونحوه كالقباهم لترتيب زفافها **رضالا السكوة** اي لم علم الموي
 بالنكاح وسكن لا يكون رضا وان طالع ما لم تلد **والكفاة** **تعتبر نسبا**
 اي من جهة النسب **فقر ييش** الكفا بعضهم لبعض بطنا البطن لا يعتبر
 التفاضل فيما بينا قريش وعن محمد الا ان يكون نسبا مشهورا كاهل
 بيت الخلافة **والهوب الكفا** بعضهم لبعض فبيانة لقبيلة وليس يكون
 لقريش والقريش من كان من ولد النضر والعرب من جمعهم اب فوق
 النضر **وحريفة** من جهة الاصل **واسلاما** من جهة الاصل **وابوان**
فيهما اي في الحريفة والاسلام **كالابا** فمن له اب واحد في الاسلام
 والاحريفة لا يكون كفوا لمن له ابوان فيها وعن ابو يوسف انه يكون
 كفوا **وتعتبر ديانة** عندهما حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت
 ثاسفا كان للاوليا حق الرد وقال محمد لا تعتبر الا ان يفحش كرجل
 يصفه في الاسواق ويسخر منه او يخرج سكران ويشرب به الصبيان
 فانه لا يكون كفوا **وتعتبر مالا** وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة
 وهو العتق في ظاهر الرواية حتى ان الطاهر عنهما ارضى ارحمها
 لا يكون كفوا لها وعن ابو يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون
 الالمهر والمهراد بالمهر قدر ما يتعارفون لتعجيله واما الكفاة في الفتي
 فتعتبر عندهما حتى ان امرأة حاوية في سيارها لتزوجت من يقرر
 على المهر برد عقدا هو قال ابو يوسف ان كان قادر على ايضا ما تجمل لها
 ويكتسب ما ينفق عليها يوما بيوم فانه يكون كفوا وقال شمس الايسة